حقيقة النّقل الذي ادُّعي عليه مخالفة العقل في قضايا الاعتقاد

د. عبد الرزاق بن طاهر بن أحمد معاش

أستاذ مشارك بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل.

Truth of the transmission alleged to contradict reasoning in issues of belief

Dr. Abdurrazaq ben Taher ben Ma'ash
Associate Professor, Department of Islamic Studies, King Faisal University, Saudi Arabia

ملخص البحث:

هناك قواعد منهجية مهمة في النظر في العلاقة بين النقل والعقل، لابد من اعتبارها حتى لا تصدر أحكام بعيدة عن الصواب، أو تشتط في الغلو في منزلة العقل واعتباره أصلاً للنقل، مقدّمٌ عليه عند التعارض، ومنها: أن العقل الصريح المستقيم الذي يجمع بين المتفقات، ويفرّق بين المختلفات، يستحيل أن يخالف الشرع الصحيح الثابت الذي بلّغه الرسول ﷺ، وأن قضية توافق العقل والنقل أو تعارضها لا يمكن الحكم فيها دائما حكماً مطلقاً، بل لا بد من التفصيل في حالاتها، وتحقيق المناطات الموجبة لأحد الحُكمين: التوافق أو التعارض.

إن معارضة النقل بالعقل راجع في منشئه إلى سببين:

الأول فساد ذلك النقل وضعفه؛ مما لا يمكن نسبته للشرع لخروجه عن القاعدة ومخالفته للمعلوم ضرورة في منهج السّلف من أن النقل الصحيح والعقل الصريح متوافقان، ولا يمكن أن يتعارضا بحال.

الثاني: فساد وضعف ما فُهم من ذلك النّقل إذا صحّ، فيقع التعارض مع صريح العقل لتلك الدلالة الضعيفة التي فُهمت من كلام الشارع الحكيم.

وأن ما طُعن فيه من النقل وكان مخالفاً لصريح العقل، فهو من النقل المكذوب لا محالة، وهذا الذي لم يكن واضحاً في منهج المعارضين، لأسباب كثيرة، أهمها: الجهل بعلوم الإسلام التي أبدع فيها أساطين العلم، وبخاصة علماء الحديث منهم الذين قعّدوا قواعد، وسلكوا مناهج

Abstract:

This article aims to address the truth of the transmission alleged to contradict reasoning in issues of belief. In fact, there are important methodological principles to look at the relation between transmission and reasoning. These principles should be taken into consideration so as to avoid provisions far from correction, or exaggerate the position of reasoning as the basis of transmission. These principles include: the straightforward reasoning that collects what is agreed on and distinguishes it from what is differentiated as impossible to contradict Sharia as revealed by the Prophet (PBUH). It is not possible to reach an absolute decision between transmission and reasoning. There are two reasons to prefer transmission over reasoning, the first of which is that transmission be weak or corrupt, and which comes with Sunna. The second is the corruption and weakness of what is understood of transmission if it is correct. What is disputed of transmission is actually false. This was not clear in the opponents' approach for several reasons, the most important of which are: ignorance of Islamic sciences, which have been excelled by scientists especially those of Hadith. This is so because these scientists have made use of accurate and strong approaches to distinguish the correct form the incorrect Hadiths, their explanations and narrators.

Keywords: transmission, reasoning,

مبهرة في الدقة والقوة لتمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث، وشروحها، ورجالها ورواتها.

الكلمات المفتاحية: النقل، العقل، الاعتقاد، الشرع، الغلو.

belief, Sharia, extremism

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين. أما بعد:

فمما تقرّر عند أهل السنة والجماعة أن العقل الصريح لا يخالف الشرع الصحيح الثابت الذي بلّغه الرسول ﷺ، فبات واضحاً بل ضرورياً صحة هذه القاعدة بما قام عليها من الأدلّة الراجحة، التي تملأ النفوس المؤمنة يقيناً، وتبهر عقول الموافقين والمخالفين.

كما تقرّر عندهم أنّ ما خالف الشرع الثابت مما يُسمّى "عقليات" ما هو إلا خيالات فاسدة، قد عارضها العقل الصريح المستقيم وحكم بفسادها؛ فكانت تلك المخالفة خروجاً عن العقل والنقل جميعاً.

إلا إن المخالفين لمنهج أهل السنة من أهل الكلام ومن وافقهم، خالفوا هذا الأصل، وادّعوا معارضة العقل للوحي، وتقديم العقل-حينئذ- على النقل مطلقاً، وفق قانونهم الكلي(١) الذي اعتمدوه أصلاً لا يحيدون عنه.

ولم يميّزوا بين نصوص الوحي التي ادعوا معارضتها للعقل من حيث ثبوتها أو دلالتها قطعاً أو ظنّاً، ولم يميّزوا بين المعقولات الصحيحة، وبين غيرها من المعقولات الفاسدة.

وسأستعرض في هذه الورقة البحثية خطأً منهجياً أساسياً عند دعاة التعارض بين النقل والعقل، وهو بناء هذا الحكم على مقدمات غير صحيحة وموهمة في آنٍ واحد لمن لم يدقق حقيقة مثل تلك المقالات ومناطاتها المختلفة، فيحكم حكماً عاماً ومطلقاً لا يقبل الردّ.

وهذا الخطأ المنهجي يكمن في عدم تمييز النقل الذي عارضوه بالعقل، فتارة يكونون مصيبين، وتارة أخرى يكونون مخطئين، وذلك بالنظر إلى اختلاف المناطين، أما الحكم الواحد على الجميع فليس من العلم المنهجي في شيء؛ لأنه يؤدي على عدم التفريق بين المختلفات، أو عدم الجمع بين المتفقات، وهذا مخالف للعقل الصريح المستقيم.

- **أهمية الموضوع:**

تعود أهمية هذا البحث إلى نقاط عديدة، منها:

١. أنه يتناول قضية منهجية غاية في الأهمية، تقوم دراستها على سبر مفردات المنهج عند مدّعي التعارض بين العقل والنقل، ووجوب تقديم العقل مطلقاً عندهم، وهذه القضية هي حقيقة النصوص النقلية التي استدلوا بها في دعواهم التعارض.

٢. أن قضية توافق العقل والنقل أو تعارضها لا يمكن الحكم فيها دائما حكماً مطلقاً، بل لا بد من التفصيل في حالاتها، وتحقيق المناطات الموجبة لأحد الحُكمين: التوافق أو التعارض.

٣. محورية استبدال القانون الكلي عند دعاة التعارض بين العقل والنقل، القائم على التهوين من شأن النقل مطلقاً، وتقديم العقل عليه دائماً لحيثيات بُني عليها ذلك القانون، جعلوها مسلمات لا تقبل النقض، والأمر بعد التحقيق والتحرير غير ذلك تماماً، استبداله بـ(ميزان) أشد علمية وثباتا.

- **أسباب اختيار الموضوع**: أهمها سببان:

١. ما لاحظته من خلال مطالعاتي للتراث الكلامي لمّا يتطرق إلى نصوص الوحي، فإني وجدته بعيداً كل البعد عن المنهج العلمي في النظر والتحليل والنقد من حيث الجهل بالعلوم الشرعية الضابطة لمعاني النصوص وأحكامها، ومن أهمها ما وضعه أساطين العلم من قواعد في أصول الفقه، وأصول التفسير، وأصول الحديث؛ مما هالني تقليد كثير من المفكرين المحدَثين لنتائج ذلك المنهج.

٢. التشابه الصارخ بين منهج المعرفة والبحث العلمي الاستشراقي المغرق في الجهالة بمنهج العلم الإسلامي، الذي لم يدرسوه حق الدراسة، جهلاً أو عمداً للتشغيب على أصول الإسلام وقواعده وأحكامه، وبين منهج المقلدين لهم من " التنويريين" وأمثالهم، وبين منهج المتكلمين المغالين في تهوين الدليل النقلي، والخطأ الجسيم في جعله قسيماً للدليل العقلي، والأمر بخلاف ذلك.

- **منهج البحث**: وقد سلكت في هذا البحث المنهج التحليل والاستنباطي والنقدي، بعرض مسألة ادعاء التعارض بين العقل والنقل بالتركيز على حقيقة النقل الذي ادُّعي عليه معارضة العقل، وتحليل الدعوى، ثم استنباط أركانها ومآلاتها، ثم نقدها وفق قواعد علمية في ضوء منهج السلف في الاستدلال على مسائل الاعتقاد، وحقيقة الدليل الشرعي عندهم ومنزلته.

- **خطة البحث**: تتكوّن خطة البحث من مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

– المقدمة: وفيها فكرة الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، ومنهج البحث وخطته.

– المبحث الأول: قواعد أساسية في تحرير دعوى معارضة العقل للنقل.

المبحث الثاني: غلط المعارضين للوحي في موقفهم من النصوص الصحيحة سنداً ودلالة، التي ادّعوا معارضتها للعقل.

المبحث الثالث: أسلوب الوضع في الحديث بإدراج جُمل وعبارات بقصد تضعيفه.

المبحث الرابع: حقيقة النقل الذي عارضه دعاة التعارض بالعقل.

- الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث، والتوصيات.

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

المبحث الأول: قواعد أساسية في تحرير دعوى معارضة العقل للنقل:

هناك قواعد منهجية مهمة في النظر في العلاقة بين النقل والعقل، لابد من اعتبارها حتى لا تصدر أحكام بعيدة عن الصواب، أو تشتط في الغلو في منزلة العقل واعتباره أصلاً للنقل، مقدّماً عليه عند التعارض. ومن أهم تلك القواعد ما يلي:

- **القاعدة الأولى: التقسيم الصحيح للدليل الشرعي:**

جعل الدليل الشرعي قسيماً للدليل العقلي ومقابلاً له، ليس تقسيماً صحيحاً، إذ إن هذا التقسيم يوحي بحصر الأدلة الشرعية في خبر الصادق فقط ليس لها دلالة غيرها.

إنما الصحيح أن يقابل الدليل الشرعي بالدليل البدعي؛ لأن الشرعة تقابل البدعة، ومن تمام القسمة الصحيحة القول بأن الدليل الشرعي قد يكون سمعياً وقد يكون عقلياً(٢).

ولما كانت الأدلة العقلية الشرعية يقينية، فمن باب أولى تكون الأدلة السمعية الشرعية؛ ثم إنّ ما أفاد اليقين وقطع بصحته لا يجوز أن يتعارض في نفسه، أو يعارض قطعياً غيره.

لذلك كان (ما ثبت بالأدلة القطعية لا يتعارض ولا يتناقض أصلاً، فلا يتعارض دليلان يقينيان أصلاً، سواءٌ كانا عقلييْن، أو سمعييْن، أو كان أحدهما عقلياً والآخر سمعياً. ومن ظنّ أنهما يتعارضان، كان ذلك خطأ منه لاعتقاده في أحدهما أنه يقيني، ولا يكون كذلك، ولاسيما إذا كانا جميعاً غير يقينيَّين) (٣).

ولهذا فالفرق المتوهم بين الأدلة بجعلها شرعية في مقابل العقلية، فرقُ غير صحيح، وجميع ما بُني على هذا التوهم خطأ، ومنه جعل الدليل العقلي معارضاً للدليل النقلي، و العقلي هو المقدَّم مطلقاً.

- **القاعدة الثانية: الشرعية والقطعُ هما مناط امتناع التعارض بين الأدلة، سواءٌ كانت نقلية أو عقلية:**

لمّا كان التعارض هو التضاد التام بين حجّتين متساويتين دلالةً وثبوتاً، فإن وقوعه حقيقة لا يُتصوّر في الأدلة الشرعية المعتبرة سواء كانت نقلية أو عقلية.

فالمناط في نفي التعارض هو في كون الدليل شرعياً ثم في كونه قطعياً، وهذا ما نص عليه كثير من العلماء، واتفقوا عليه، سواء أكان الدليل نقلياً أم عقلياً.

وبهذا الضابط يزول كثير من الخلاف والنزاع في مسألة التعارض بين الأدلة الشرعية، ومنها التعارض بين العقل والنقل.

وقبل تفصيل هذا الموضوع، أسوق بعض النقول عن العلماء في منع جواز التعارض بين الأدلة القطعية، نقلية كانت أو عقلية:

ـ قال الزركشي رحمه الله: (التعادل بين الدليليْن القطعييْن المتنافييْن ممتنع اتفاقاً، سواء كانا عقلييْن، أو نقلييْن)[٤].

– وقال ابن النجّار رحمه الله: (تعادل دليليْن قطعييْن مُحال اتفاقاً، سواء كانا عقلييْن أو نقلييْن، أو أحدهما عقلياً، والآخر نقلياً)[٥].

– وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (يمتنع أن يتعارض دليلان قطعيان، سواء كانا عقلييْن أو سمعييْن، أو كان أحدهما عقلياً والآخر سمعياً)[٦].

– وقال ـ أيضاً ـ: (لا يجوز أن يتعارض دليلان قطعيان، لا عقليان ولا سمعيان، ولا سمعي وعقلي)[٧].

لذلك لا يمكن أن يحصل التعارض ـ إذا قُدّر حصوله ـ إلاّ أن يكون الدليلان أو أحدُهما غير قطعي، فإن كان الدليلان جميعاً ظنّيين: فإنه يُصار إلى طلب ترجيح أحدهما، فأيّهما ترجّح كان هو المقدّم.

وإن كان أحدهما قطعياً دون الآخر، فإنه يجب تقديمه باتفاق.

كما أن التعارض ممكن الوقوع مع عدم تناقض مدلولي الدليليْن، وإلاّ فمع تناقض المدلوليْن المعلوميْن فإن تعارض الدليليْن ممتنع[٨].

فمع هذين الاحتماليْن لا يمكن أن نسمّي هذا تعارضاً، إذ إن المصير إلى الترجيح في الحالة الأولى استفدنا منه إعمال أحد الدليليْن، وهذا دليل على انتفاء التعارض بين الأدلة، لأن حقيقة التعارض هو التضاد المؤدّي إلى تساقط الأدلة وإهمالها.

كما أن الدليل الظنّي لا يقوى على معارضة القطعي، فعند اختلافهما يُقدّم القطعي؛ فلا يُسمَّى ذلك تعارضاً.

أما في الحالة الثانية: فالأمر واضح كذلك حيث انتفى تضاد المدلوليْن وتناقضهما، وهذا هو معنى التعارض، فلا تعارض إذاً.

ولما كان الحق ملازماً للأدلّة النقلية الصحيحة؛ ثم للأدلة الشرعية المعتبرة الأخرى التي يدخلُ فيها صريح المعقول، فإن تعارضها لا يجوز وقوعه بحال.

- **القاعدة الثالثة: عدم صحة معارضة النقل بالعقل مطلقاً:**

فليس صحيحاً أن العقل يعارض النقل مطلقاً، وفي جميع الحالات والصور؛ لأن وقوع ذلك له صور مختلفة تتعلق بالنقل نفسه تارة، وبالعقل نفسه تارة أخرى. وله أسباب مختلفة كذلك تتعلق بما سبق، إضافة إلى حال الناظر في النقل في حالة من ضعف عن النظر والتقدير، والتحقيق.

فحصول التعارض بين النقل الصحيح الثابت والعقل الصريح دونه خرط القتاد؛ لأن اليقين انعقد على تصديق الرسول ﷺ فيما يخبر به، وأن أخباره كلها حق، فلا يتصوّر تعارضها فيما بينها فضلاً عن معارضتها لصريح العقل؛ ولأنّ كل ما خالف العقل الصريح فهو باطل، وليس ـ بحمد الله ـ في الكتاب والسُّنة باطل.

فلم يبق للمعارضين لنصوص الوحي بحجة مخالفتها لقضايا العقول من حجة يحتجون بها إلاّ نقلٌ ضعيف مكذوب على المعصوم صلوات الله وسلامه عليه، أو دلالة ضعيفة فُهمت من ذلك النقل؛ وكلاهما باطل قد بريء منه الوحي، والباطل هو الذي يعارض الحق الذي انطوى عليه النقل الصحيح والعقل الصريح، وهو مدفوع لبطلانه وفساده في نفسه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (المسائل التي يقال: إنه قد تعارض فيها العقل والسمع، ليست من المسائل البيّنة المعروفة بصريح العقل، كمسائل الحساب والهندسة والطبيعيات الظاهرة والإلهيات البيّنة ونحو ذلك، بل لم ينقل أحدٌ بإسناد صحيح عن نبيّنا ﷺ شيئاً من هذا الجنس، ولا في القرآن شيء من هذا الجنس؛ ولا يوجد ذلك إلاّ في حديث مكذوب موضوع يعلم أهل النقل أنّه كذب، أو في دلالة ضعيفة غلط المستدلّ بها على الشرع)(٩).

ويخلص العلاّمة ابن القيم رحمه الله إلى النتيجة نفسها حين يقرّر بعد افتراض وقوع التعارض أنه: (إن كان المعارض سمعياً كان كذباً مفترى أو ممّا أخطأ المعارض في فهمه)(١٠).

وقال: (لم يجيء في القرآن ولا في السُّنة حرفٌ واحد يخالف العقل في هذا الباب، وما جاء في ذلك فهو مكذوب ومفترى)(١١).

وقال ـ أيضاً ـ: (أما كلام المعصوم، فقد قام البرهان القاطع على صدقه، وأنّه حق، ولكن قد يحصل الغلط في فهمه، فيفهم منه ما يخالف صريح العقل، فيقع التعارض بين ما فهم من النقل، وبين ما اقتضاه صريح العقل)(١٢).

وهكذا يتبيّن أن الآفة في وقوع التعارض تكمنُ في فساد ما استدلّ به المعارض نصّاً بأن يكون ذلك النص مكذوباً أو موضوعاً على رسول الله ﷺ؛ أو دلالةً بأن يكون ما فهمه المعارض من النّص فهماً سقيماً غلطاً.

وهذا واقع أهل الكلام، فإنهم لجهلهم بالنصوص الشرعية لا يميّزون بين صحيح الأخبار وسقيمها، كما لا يفهمون من تلك النصوص إلاّ ما تقرّر سلفاً في عقولهم المنكوسة من قضايا تلقّفوها من أعداء هذه الشريعة كالفلاسفة والباطنية، فتأتي تلك الأفهام منحرفة ضالة ينتج عنها من الكلام العِوَج، والآراء الشاذة ممّا لا مثيل له إلاّ في كلام الزنادقة الطاعنين في النبوات، والمنكرين للرسالات والشرائع.

- **القاعدة الرابعة: منشأ الغلط في معارضة النقل بالعقل:**

بالنظر إلى النقل الذي احتج به المعارضون، وكان مخالفاً لصريح العقل فلا مرية أنه راجع في منشئه إلى سببين:

الأول: فساده وضعفه؛ لخروجه عن القاعدة ومخالفته للمعلوم ضرورة في منهج السّلف من أن النقل الصحيح والعقل الصريح متوافقان، ولا يمكن أن يتعارضا بحال.

والثاني فساد وضعف ما فُهم من ذلك النّقل، فيقع التعارض مع صريح العقل لتلك الدلالة الضعيفة التي فُهمت من كلام الشارع الحكيم.

فالمرء قد يسمع خبراً يعارض عقله، فيظنّه صحيحاً ولا يكون كذلك؛ لعدم تمحيصه لذلك الخبر نظراً لعجزه إمّا جهلاً بقواعد تمحيص الأخبار وإمّا لسبب آخر.

أو يسمع خبراً يعارض عقله، يفهم منه بعقله ما لا يدلّ عليه؛ لقصوره في فهم دلالات النصوص الشرعية.

فيتوهّم في الحالتين أن العقل يعارض هذا الخبر.

فدلّ هذا على أنّه لو وُجد تعارض بين العقل الصريح والنّقل، فالأمر حينئذ لا يخلو من ضعف في ذلك النّقل، أو من شبهة دخلت على العقل حالت دون الفهم الصحيح لمدلول ذلك النّقل.

المبحث الثاني: غلط المعارضين للوحي في موقفهم من النصوص الصحيحة سنداً ودلالة، التي ادّعوا معارضتها للعقل:

يعجز معارضو الوحي -وما دلّ عليه من العلم والعمل-عن الاستدلال بالأخبار الصحيحة التي ادّعوا عليها التعارض أو المخالفة لصريح العقول، بل عامة ما يستدلّون به في ذلك مما لا تقوم به حجة.

وإذا استدلّوا بخبر صحيح فالحال معهم لا يخلو -حسب تتبعي لما وقفتُ عليه من ذلك- من حالتين:

الحالة الأولى: أن يحمّلوا ذلك الخبر من المعاني والمدلولات ما لا يحتمل، وما لم يكن من مراد المتكلم به وهو المعصوم ﷺ؛ بل يناقض مراده، فينفي ما أثبته الرسول ﷺ، ويثبت ما نفاه أو لم يرده.

وهذا ينطبق على جميع من خالف الكتاب والسُّنة، سواءٌ كانوا من نفاة الصفات أو من غلاة المثبتة.

وأمثلة هذا المنهج كثيرة، ومنها:

١- عن عائشة ﵂ أن النبي ﷺ بعث رجلاً على سرية، وكان يقرأ لأصحابه في صلاته، فيختم بـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ فلمّا رجعوا ذكروا ذلك للنبيّ ﷺ فقال: «سَلُوه لأي شيء يصنع ذلك؟» فسألوه، فقال: لأنها صفة الرحمن، وأنا أحبّ أن أقرأ بها، فقال النبي ﷺ: «أخبروه أن الله يحبّه»[١٣].

فهذا الحديث الصحيح حاول ابن حزم رحمه الله تضعيفه لأنّه لا يوافق منهجه، فقال: (وعلى تقدير صحته، فـ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ صفة الرحمن كما في هذا الحديث، ولا يزاد عليه، بخلاف الصفة التي يطلقونها[يقصد: الحياة]؛ فإنها في لغة العرب لا تُطلق إلا على جوهر أو عرض)[١٤].

فابن حزم بظاهريته متناقض حيث يقول بظاهر النصوص ولا يثبت معاني تلك النصوص، فهو إذ يثبت بأن الله تعالى حيٌّ فلذكرها في الآية كقوله تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ۝٥٨ ﴾ [الفرقان: ٥٨]، ولكنّه لا يثبت له الحياة لأن النصّ- بزعمه- لم يأت بإثبات أن لله تعالى حياة[١٥].

فهو هنا جرّد هذا الحديث من معناه، وحمله على مدلولات أخرى؛ ولاشكّ أن هذا المنهج مخالف للنّقل كما هو متناقض في العقل؛ بخلاف من قال بالنّص وأثبت معناه الذي دلّ عليه، وهذا هو الموافق للعقل والنقل.

وقال آخر في قوله ﷺ في آخر هذا الحديث: «أخبروه أن الله يحبه» أن هذه المحبّة هي إرادة ثوابه وتنعيمه؛ فيكون بذلك نافياً لصفة المحبة عن الله تعالى، وهذا حمل للنص على معانٍ بعيدة مبنية على مقرّرات عقلية خيالية، ومنها أن السّبب في نفي اتصاف الرحمن بالمحبة هو أنّه تعالى مقدّس عن الميل[١٦].

ولاشك أن هذا قياس لصفة الخالق جلّ وعلا على صفات المخلوق، فهو تشبيه. والشبهة التي استندوا إليها ليست فقط مخالفةً للسَّمع بل للعقل الصريح كذلك، إذ المحذور في إثبات صفة المحبة، هو نفسه في إثبات صفة الإرادة لا فرق. فما الموجب للتفريق.

فـ(الإرادة التي يرجعون المحبة والرحمة ونحوهما من صفات الله تعالى إليها، يلزمهم فيها نظير ما فرّوا منه في المحبّة والرحمة، حيث قالوا: إن المحبة هي الميل إلى المحبوب؛ فيقال: والإرادة هي: ميل المريد إلى من يوافقه في إرادته)[١٧].

٢- عن عبد الله بن أنيس ﵁ قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «يحشر الله العباد، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد، كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا الديّان»[١٨].

قال البيهقي: (إن كان المتكلم ذا مخارج، سمع كلامه ذا حروف وأصوات، والباري جلّ ثناؤه ليس بذي مخارج، وكلامه ليس بحرف ولا صوت، فإذا فهمناه ثم تلوناه، تلوناه بحروف وأصوات)[١٩].

فهل يُعقل نداء من غير صوت، بل الحديث صريح في إثبات الصوت فقد أكّد النداء بأنه بصوت؛ فليس مع من ينكر نداء الله تعالى، وأنه تعالى يُسمع نداءه من يشاء من خلقه إلا مجرّد الوهم والقياس الفاسد المناقض لصريح العقول[٢٠].

ولذلك حجّ الإمام أحمد من قال بهذا القول المتناقض، بأنه يشترط في الكلام أن يكون بمخارج كاللسان والشفتين، فقال رحمه الله: (أما قولهم: إن الكلام لا يكون إلا من جوف وفم وشفتين ولسان، أليس الله قال للسماوات والأرض: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ ﴾ [فصلت: ١١] أتراها أنها قالت بجوف وفم وشفتين ولسان وأدوات؟ وقال: ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [الأنبياء: ٧٩] أتراها سبّحت بجوف وفم ولسان وشفتين؟ والجوارح إذا شهدت على الكافر فقالوا: ﴿ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [فصلت: ٢١] أتراها نطقت بجوف وفم ولسان؟ ولكنّ الله أنطقها كيف شاء.

وكذلك الله تكلّم كيف شاء من غير أن يقول بجوف ولا فم ولا شفتين ولا لسان[٢١].

٣- وعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «يضحك الله إلى رجليْن يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخل الجنة»[٢٢].

قال ابن فورك رحمه الله: (معنى الخبر في قوله عليه السّلام: «يضحك الله» أي يبدي عزّ وجلّ من فضله ونعمه وتوفيقه لهذين الرجلين المقتولين.. وبيّن من ثوابهما، وأظهر من كرامته لهما)[٢٣].

ولاشك أن هذا التفسير الذي ذكره ابن فورك مخالف لما هو معلوم ومتبادر من كلام الله وكلام رسوله ﷺ، بعيدٌ عن المعاني التي أراد منّا الشارع أن نفهمها ونعتقدها من النصوص[٢٤]؛ وبالرغم من محاولته الاستدلال باللغة على ما ذهب إليه من تفسير، فلا يخفى التكلّف الشّديد في مسلكه؛ لأنه لم يستند فيما ذكره إلى حجة في اللّغة بل أهل اللغة، على خلاف ذلك، فقد ذكر القاضي أبو الحسين ابن أبي يعلى[٢٥] عن أبي عمر مُحَمَّد بن عبد الواحد، المعروف بـ:غلام ثعلب، صاحب اللغة[٢٦] أنه سُئل عن قول النبي ﷺ: «ضحك ربّنا من قنوط عباده وقُرب غِيَرِه»[٢٧] فقال: (الحديث معروف، وروايته سُنّة، والاعتراض بالطعن

عليه بدعة، وتفسير الضحك تكلّف وإلحاد؛ فأما قوله: «وقرب غيره» فسرعة رحمته لكم، وتغيير ما بكم من ضرّ)[٢٨].

وهذا المسلك، أي تحميل الأخبار والنصوص من المعاني ما لا تحتمل، بابٌ واسع ولج منه أهل التأويل إلى تحريف كلام الله وكلام رسوله ﷺ، ظنّاً منهم أن ظواهرها توهم التشبيه أو التجسيم وغيرهما من الشبهات التي علقت بأذهانهم، وأن تلك الظواهر تناقض ما عرفوه بعقولهم، فلم يتركوا نصّاً من كتاب الله، ولا خبراً من أخبار الرسول ﷺ الدالّة على صفات الله إلا سلّطوا عليه التأويل والتحريف، حتى يوافق –بزعمهم– ما تقرّر في عقولهم.

كما زاد من تكريس هذا المسلك الخطير، ما أحدثه غلاة مثبتة الصفات من الزيادة على النصوص بتفسيراتهم من جهة، وما فهمه النفاة كذلك من المعاني الباطلة من جهة أخرى.

فالفريق الأول أطلق بعض المصطلحات والألفاظ المجملة فوصف بها الباري تعالى، واستدلّ على ذلك ببعض الأدلّة العقلية والنقلية، ويبرز هذا في مذهب الكرّامية[٢٩] لما قالوا بأن الله تعالى جسم، وأنّه في جهة، وأنه متحيّز[٣٠].

كما برز هذا المسلك عند المشبّهة حتى وضعوا أحاديث في صفات الباري تعالى واختلقوها ونسبوها إلى رسول الله ﷺ كذباً وزوراً وسيأتي مزيد تفصيل في الحديث عن هذا الصّنف فيما يلي من هذا البحث.

وكردّ فعل عن مذهب الفريق الأوّل، فقد فهم كثير من النفاة وظنّ أن قول من قال: إنه تعالى في السماء أو في جهة، معناه أن السماوات تحيط به وتحوزه، وكذلك إذا قال: متحيّز. فيظنّ أن معناه التحيّز اللّغوي، وهو كونه تحيّز في بعض مخلوقاته؛ فيُنكر بالتالي فوقية الله تعالى وعلوّه على خلقه[٣١].

فكان كلام هؤلاء النفاة كلُّه مبنياً على ما فهموه من النّصوص وهو خلاف مراد المتكلّم به؛ وعلى ما فسّروا به تلك الألفاظ والاصطلاحات المجملة التي تتنازعها معان صحيحة وأخرى باطلة.

الحالة الثانية: في تعامل المعارضين للنصوص بعقولهم مع الأخبار الصحيحة: أن يوهّنوا من درجة تلك الأخبار بأساليبهم الفاسدة، أو أن يزيدوا في متونها جُملاً وألفاظاً باطلة لم ترد عن المعصوم ﷺ، فتأتي تلك الأخبار بمعاني فاسدة عقلاً ونقلاً، فيظنّوا أن مقصودهم تمّ لهم.

لكن هيهات أن يكون ذلك مع وجود الجهابذة من نقّاد الأخبار وأئمة الحديث وأعلامه.

ومن أشهر هؤلاء المعارضين أبو عبد الله الرازي الذي كان له من الجرأة على توهين الأخبار النبوية ما قارب به صنيع الزنادقة، فقد تكلّم في أوجه ردّ الروايات بطرق ابتدعها بجهله وضلاله، وإلاّ فقد كان أبعد ما يكون عن علوم السُّنة والآثار. قال عنه الذهبي –رحمه الله–: (الفخر ابن الخطيب، صاحب التصانيف، رأس في الذكاء والعقليات، ولكنّه عريٌّ من الآثار)[٣٢].

وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: (ابن الخطيب وأمثاله ممن لم يكن لهم المعرفة بالحديث ما يُعدّون به من عوام أهل الصناعة، فضلاً عن خواصها ولم يكن أحدٌ من هؤلاء يعرف البخاري ومسلماً وأحاديثهما إلا بالسماع، كما يذكر ذلك العامة، ولا يميّزون بين الحديث الصحيح المتواتر عند أهل العلم بالحديث، وبين الحديث المفترى المكذوب، وكتبهم أصدق شاهد بذلك ففيها عجائب)[٣٣].

وقد كان لهذا الرجل طريق خطير وجريء في توهين الأخبار وردّها، فقد عمد إلى الطعن في خيار هذه الأمة وهم صحابة رسول الله ﷺ ليخلص إلى التشكيك في مروياتهم، وبخاصة ما يتعلّق منها بعقيدة هذه الأمة.

ثم ثنّى بالطعن على المحدّثين واتهمهم بالجهل بما وضعته الزنادقة، وقبوله وروايته! فقال: (إن أجلّ طبقات الرواة قدراً، وأعلاهم منصباً: الصحابة ﷺ ثم إنّا نعلم أن رواياتهم لا تفيد القطع واليقين، والدليل عليه: أن هؤلاء المحدثين رَوَوْا عنهم أن كل واحد منهم طعن في الآخر، ونَسَبه إلى ما لا ينبغي.

أليس من المشهور: أن عمر طعن في خالد بن الوليد؟ وأن ابن مسعود وأبا ذر، كانا يبالغان في الطعن في عثمان؟ ونُقل عن عائشة ﷺ أنها بالغت في الطعن في عثمان..) ثم ساق كلاماً كثيراً في القدح والطعن في بعض الصحابة إلى أن خَلص إلى قوله الردي:

(واعلم أنّك إذا طالعت كتب الحديث، وجدت من هذا الباب ما لا يُعد ولا يُحصى. وإذا ثبت هذا؛ فنقول: الطاعن إن صدق فقد توجه الطّعن على المطعون، وإن كذب فقد توجه على الطاعن. فكيف كان فتوجّه الطعن لازم، إلاّ أنّا قلنا: إن الله تعالى أثنى على الصحابة ﷺ في القرآن على سبيل العموم، وذلك يفيد ظنّ الصدق. ولهذا الترجيح قبلنا رواياتهم في فروع الشريعة. أما الكلام في ذات الله وصفاته، فكيف يمكن بناؤه على هذه الروايات الضعيفة؟)[٣٤].

وهذا الرأي في الصحابة ﷺ ليس له سلف إلاّ أقوال غلاة المبتدعة كالخوارج الذين ردّوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة؛ لرضاهم بالتحكيم واتباعهم أئمة الجور على زعمهم، فلم يكونوا أهلاً لثقتهم[٣٥].

وكالرافضة الذين كفّروا معظم الصحابة، وردّوا رواياتهم إلاّ نفراً قليلاً؛ لأنهم خانوا الوصية -بزعمهم- ونازعوا أئمة الحق، فسقطت عدالتهم[٣٦].

وكالمعتزلة الذين تأرجحت آراؤهم في الصحابة ما بين شاكّ في عدالة الصحابة منذ عهد الفتنة، وهذا مذهب واصل بن عطاء[٣٧]، وما بين موقن لفسقهم وهذا مذهب عمرو بن عبيد[٣٨]، وما بين طاعن في أعلام الصحابة، ومتّهم لهم بالكذب والجهل والنّفاق، وهو ما ذهب إليه النظّام[٣٩].

وهذه الآراء في الصحابة توجب ردّ أحاديثهم التي رووها عن رسول الله ﷺ، وهذا هو الدافع لأولئك المفترين في الطعن في خيار هذه الأمة بعد نبيّها ﷺ.

وعَوْداً إلى أساليب الرازي في توهين الأخبار النبوية، فإضافة إلى ما سبق من ذكر طعنه في عدالة الصحابة، فإنّه طعن في حفظهم وأدائهم لما سمعوه من النبي ﷺ على الوجه المطلوب، فقال:

(إن الرواة الذين سمعوا هذه الأخبار من الرسول ﷺ ما كتبوها عن لفظ الرسول، بل سمعوا شيئاً في مجلس، ثم إنهم رووا تلك الأشياء بعد عشرين سنة أو أكثر، ومن سمع شيئاً في مجلس مرّة واحدة، ثم رواه بعد العشرين والثلاثين، لا يمكنه رواية تلك الألفاظ بأعيانها، وهذا كالمعلوم بالضرورة.

وإذا كان الأمر كذلك، كان القطع حاصلاً بأن شيئاً من هذه الألفاظ ليس من ألفاظ الرسول ﷺ، بل ليس ذلك إلا من ألفاظ الراوي. وكيف يقطع بأن هذا الراوي سمع ما جرى في ذلك المجلس؟ فإن من سمع كلاماً في مجلس واحد، ثم إنه ما كتبه، وما كُرّر عليه كل يوم، بل ذكره بعد عشرين سنة أو ثلاثين. فالظاهر أنه ينسى منه شيئاً كثيراً، أو يتشوش عليه نظم الكلام وترتيبه وتركيبه. ومع هذا الاحتمال فكيف يمكن التمسّك به في معرفة ذات الله تعالى وصفاته؟)[٤٠].

فكلام هذا العريّ من علم الآثار النبوية، لا يعدو أن يكون شبهاً متهافتة، قد بدّد ظلامها كلام أئمة الحديث وعملهم ومنهجهم في رواية السُّنة وتمحيصها، ونقد رجالها وفق قواعد علمية صحيحة؛ ومن ذلك ما ذكروه من إتقان الصحابة للحفظ وحرصهم على أداء مسموعاتهم كما حفظوها، وكتب علوم السُّنة طافحة بالأمثلة والدلائل على ذلك[٤١].

لكن الحال والعجب -كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية- : (أن هذا الرجل المحادّ لله ولرسوله عمد إلى الأخبار المستفيضة عن رسول الله ﷺ التي توارثها عنه أئمة الدين، وورثة الأنبياء والمرسلين، واتفق على صحتها جميع العارفين، فقدح فيها قدحاً يشبه قدح الزنادقة والمنافقين؛ ثم يحتج في أصول الدين بنقل أبي معشر[٤٢] أحد المؤمنين بالجبت والطاغوت، أئمة الشرك والضلال، نعوذ بالله من شرورهم وأقوالهم)[٤٣].

ومن الطعن في عدالة الصحابة وحفظهم، انتقل الرازي إلى الطعن في المحدثين بطريق ملتوية خبيثة وهي رميهم بالجهل، وتبرير ذلك بسلامة قلوبهم!

فقال مورداً لهذه الشبهة المفتراة: (إنه اشتهر فيما بين الأمة أن جماعة من الملاحدة، وضعوا أخباراً منكرة، واحتالوا في ترويجها على المحدّثين. والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها، بل قبلوها.

وأي منكر فوق وصف الله تعالى بما يقدح في الإلهية، ويبطل الربوبية؟ فوجب القطع في أمثال هذه الأخبار بأنها موضوعة)[٤٤].

وهذا من أعظم الافتراء على أهل الحديث الذين حفظ الله بهم السُّنة النبوية، وهو كذلك من أعظم الجهل بواقع الحال، وإلاّ فإن تمييز الحديث الصحيح من الحديث المكذوب هو ما قامت وشُمّرت السواعد لتحقيقه، ولذلك برزت المؤلفات في الحديث الصحيح، والحديث الضعيف، والحديث الموضوع. وكذلك بالنسبة للرواة؛ فقد مُيّز الثقة من الضعيف، والصدوق من الكاذب.. إلخ.

(فلا تكاد تجد حديثاً بيّن البطلان إلا وجدت في سنده واحداً أو اثنين أو جماعة قد جرحهم الأئمة، والأئمة كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحدٍ منكر جاء به، فضلاً عن خبرين أو أكثر. ويقولون للخبر الذي تمتنع صحته أو تبعد "منكر" أو "باطل"، وتجد ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء وكتب العلل والموضوعات. والمتثبتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثاً حديثاً)[٤٥].

وأدنى اطّلاع على هذه المؤلفات يدحض فرية الرازي التي هو أولى بها من المحدثين، وقد سبقت شهادة العلماء الأعلام عليه بالجهل بالآثار.

والرازي لا يخفي مقصوده من هذه الافتراءات، إذ يصرّح عقب كل شبهة بأنه يكذّب بالأخبار الواردة في صفات الباري تعالى، لأنها موضوعة بزعمه.

وليس للرازي سلفٌ في هذا الباطل إلا المبتدعة الضّلال، من أمثال النظّام المعتزلي الذي كان يكذّب عبد الله بن مسعود ﷺ لأنّه يروي ما يخالف مذهب النظّام الاعتزالي في القدر[٤٦].

فقد كذّبه في حديث «... فيؤمر بأربع كلمات ... أو شقي أو سعيد»[٤٧].

فهذا المبتدع الضالّ لرافضيته[٤٨] طعن في الصَّحابي مباشرة، وهذا من الخذلان ومن جهله بصناعة نقد الحديث، وهو ناتج عن تعصّبه لمذهبه في نفي القدر، وهذا هو الهوى بعينه.

أمّا ما يحاولون الاحتجاج به بعد ذلك، فما هو إلا دعاوى ومزاعم يتسترون بها لإخفاء حقيقة مذاهبهم ومناهجهم المخالفة لصريح العقول فضلاً عن صحيح المنقول.

ومن أسلاف الرّازي الأشعري كذلك القاضي عبد الجبار المعتزلي[٤٩] الذي طعن في حديث الرؤية، وهو قوله ﷺ: «إنكم سترون ربّكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر»[٥٠].

فقال: (إن هذا الخبر يتضمّن الجبر والتشبيه؛ لأنّا لا نرى القمر إلاّ مدوّراً عالياً منوراً، ومعلوم أنه لا يجوز أن يُرى القديم تعالى على هذا الحد. فيجب أن نقطع أنه كذب على النبي ﷺ، وأنه لم يقله، وإن قاله فإنه حكاية عن قوم... وأن هذا الخبر يروى عن قيس بن أبي حازم.. وقيس هذا مطعون فيه من وجهين: أنه كان يرى رأي الخوارج..

والثاني: قيل: إنه خولط في عقله آخر عمره، والكتبة يكتبون عنه على عادتهم في حال عدم التمييز، ولا ندري أن هذا الخبر رواه وهو صحيح العقل أو مختلط العقل)[٥١].

وقد ظنّ هذا القاضي أنّه بهذا الكلام قد أبطل عقيدة رؤية الباري تعالى في الآخرة بالأبصار، ولذلك قال: (وإذا صحّت هذه الجملة بطل ما يتعلقون به)[٥٢].

والحمد لله أنّ جملته لم تصحّ، ولو صحّت فإن أدلّة الرؤية بلغت حدّ التواتر، ولم تنحصر في حديث واحد أو في طريق واحد[٥٣].

ثم إن طعنه في قيس بن أبي حازم من الإفك المبين، لأن قيساً هذا -كما قال الذهبي-: (أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلّم فيه فقد آذى نفسه، نسأل الله العافية وترك الهوى)[٥٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية مبيّناً جهل أمثال القاضي عبد الجبّار بالحديث، وأنهم يعتمدون في أصول دينهم على أحاديث كلها كذب، وأن (أضعاف أضعافها من الأخبار المتواترة لا يعرفونها ألبتة، حتى يعتقدون أنه ليس في الرؤية إلا حديث جرير بن عبد الله البجلي[٥٥] عن النبي ﷺ أنه قال: «إنكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا»، ويقولون: هذا لم يروه إلا قيس بن أبي حازم، وكان يُبغض علياً. فيظنّون أنّه ليس في الرؤية إلاّ هذا الحديث)[٥٦].

فهذا هو منهج هؤلاء المتكلّمين تجاه النصوص النبوية الصحيحة، فقد سلّطوا عليها آراءهم، وقالوا ببطلانها بغير حجة صحيحة سوى مخالفة مذاهبهم المنحرفة. والأمثلة على ذلك كثيرة لا يتّسع المقام لذكرها، وفيما ذكرتُ كفاية إن شاء الله تعالى[٥٧].

وتجدر الإشارة إلى أن المعارضين للوحي بآرائهم لم يقفوا عند استعمال أسلوب واحدٍ لتقرير مقالاتهم ومذاهبهم، إذ لا يفتؤون يبتكرون الأساليب المنحرفة والحيل الخبيثة لتوهين نصوص الوحي، وتثبيت عقائدهم كلّما انقطعوا أمام حجج الحق التي ردّ بها عليهم أهل السُّنة.

المبحث الثالث: أسلوب الوضع في الحديث بإدراج جُمل وعبارات بقصد تضعيفه:

فقد عمدوا -إضافة إلى ما سبق- إلى إدراج عبارات وجمل في النصوص النبوية الصحيحة، تدليساً وتمويهاً، ونصرةً لبدعهم وطعناً في عقائد السنة. وقد ظنّوا أن هذا العمل قد ينطلي على أئمة الدين، فخاب ظنّهم وبيّن العلماء كذب تلك الزيادات وبطلانها والحمد لله الذي يحقّ الحق ويبطل الباطل بكلماته ولو كره المجرمون، من ذلك:

١- ما يروونه عن النبي ﷺ أنه قال: «**كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان**».

فالشطر الأول في الحديث وهو قوله: «كان الله ولا شيء معه» ورد في الصحيح[٥٨].

أما الشطر الثاني وهو قوله: «وهو الآن على ما عليه كان» فهو زيادة مكذوبة مفتراة، قال بها المبتدعة الذين يريدون نصرة مذاهبهم الضالة، كالجهمية نفاة الصفات، والاتحادية أعداء التوحيد القائلين بأن الوجود واحد، وبأن الله تعالى ليس معه الآن موجود، بل وجوده هو عين وجود المخلوقات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذه الزيادة وهي قوله: «وهو الآن على ما عليه كان» كذب مفترى على رسول الله ﷺ، اتفق أهل العلم بالحديث على أنه موضوع مختلق(٥٩)، وليس هو في شيء من دواوين الحديث، لا كبارها ولا صغارها، ولا رواه أحدٌ من أهل العلم بإسناد، لا صحيح ولا ضعيف، ولا بإسناد مجهول، وإنما تكلّم بهذه الكلمة بعض متأخري متكلمة الجمهية)(٦٠).

ومقصود هؤلاء النفاة من هذه الزيادة الإلحادية هو نفي الصفات عن ربّ العالمين، كالاستواء على العرش، والنزول إلى سماء الدنيا، والكلام، وغير ذلك من الصفات الاختيارية.

فقالوا: كان في الأزل ليس مستوياً على العرش، وهو الآن على ما عليه كان(٦١).

ومن المزاعم الباطلة التي قيلت لتصحيح مفهوم ذلك القول المفترى المدرج في الحديث قول قائلهم(٦٢): (كلام الله غير مخلوق، وهو من صفات الله تعالى القديمة الموجودة قبل وجود العرش والسماوات، فالله موصوف بأنه استوى على العرش قبل وجود العرش.. بل هو سبحانه وتعالى على ما كان عليه قبل خلق العرش والكرسي والسماوات وغيرها من الحوادث)(٦٣).

أما الجهمية من الاتحادية فقالوا: (وهو الآن على ما عليه كان، ليس معه غيره، كما كان في الأزل ولا شيء معه، قالوا: إذ الكائنات ليست غيره ولا سواه، فليس إلاّ هو. فليس معه شيء آخر، لا أزلاً ولا أبداً، بل هو عين الموجودات، ونفس الكائنات. وجعلوا المخلوقات المصنوعات هي نفس الخالق البارىء المصور)(٦٤)، ولاشك في بطلان هذه الأقوال، بل ومما يعلم بطلانه بالاضطرار شرعاً وعقلاً.

فليس لأحدٍ من القائلين بتلك الأقوال نقل من الكتاب والسُّنة ولا عن أحدٍ من الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ لذلك (إذا طولب بنقل هذا القول عن الرسل لم يمكنه ذلك، ولم يمكن لأحدٍ أن يأتي بآية ولا حديث يدلّ على ذلك، لا نصّاً ولا ظاهراً، بل ولا يمكنه أن ينقل ذلك عن أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ والتابعين لهم بإحسان)(٦٥).

فقد جمع هؤلاء المفترون على الله، الكذب على رسوله ﷺ وهو من أعظم الكبائر، فخالفوا النقل الصحيح؛ والعقل الصريح الذي يكذّب بوجود إله معطّل عن الفعل، في حين يرى المخلوق المربوب موصوفاً بالفعل كالكلام والحركة، والنزول والصعود..

كما أن هذا العقل الصريح يقرّ بوجود الخالق، وبوجود المخلوق؛ ويكذّب بالقول بأن كل الوجود واحد، فالخالق هو عين المخلوق، والعكس، إذ هذا من أعظم المحال.

ويبقى الحق فيما ثبت عن المعصوم وصحّ عنه فيما يرويه عنه عمران بن حصين ﷺ أن النبي ﷺ قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السماوات والأرض»(٦٦).

فالربّ جلّ وعلا لم يُسبق بمخلوق، بل المخلوقات كلها كانت بعد أن لم تكن؛ ولهذا كان ما أخبر الله به في كتابه من أنه خلق السماوات والأرض، وكما جاء في هذا الحديث مما يفهم منه جميع الخلائق أنهما حدثتا بعد أن لم تكونا، وهو أمر تقرّ به الفِطر.

ومما يبيّن بطلان تلك الزيادة المنكرة وأنها مخالفة لصريح العقل، وفيها مكابرة للعيان، وأن هذا الحديث الصحيح هو الموافق للعقل والواقع، أن الله لما كان ولا شيء معه، سماء ولا أرض ولا شمس ولا قمر، ولا جِنّ ولا إنس.. فإن كان الآن على ما عليه كان، فيجب أن لا يكون معه شيء من هذه الأعيان، وهذا لا يقوله عاقل، فضلاً عن مؤمن.

كما أنّه إذا كان لا شيء معه، فما الفرق بين حال الكتابة وقبلها، إذا أخبر أنه كتب كل شيء ثم خلق السماوات والأرض(٦٧).

فتبيّن بهذا أن تلك الزيادة ما هي إلا تجهّم وتعطيل للباري تعالى عن أن يوصف بصفات، أو أن يفعل ما يشاء متى شاء.

فالجهل بنصوص الكتاب والسُّنة، بل وبالمعقول الصريح هو الذي أدّى إلى الغلط في فهم مثل هذه الأحاديث، مما أوقع كثيراً من المتكلمين وأمثالهم في الحيرة والضّلال، فخالفوا مقتضى النصوص، ومقتضى العقل والفطرة.

٢- ومن الأحاديث التي حرّفوا ألفاظها ومعانيها بالزيادات الباطلة، ما ذكره القاضي عبد الجبّار المعتزلي لتأييد بدعة الجهمية المعتزلة في القول بنفي رؤية الله عز وجلّ، ناسباً إياه للنبي ﷺ أنه قال: «**لا ينبغي لأحدٍ أن يرى الله في الدنيا ولا في الآخرة**»(٦٨).

فشطر الحديث الأول معناه صحيح وإن كان لفظه غير معروف، بل الحديث المعروف قد تضمّن نفي الرؤية في الدنيا، وإثباتها بعد الموت، وهو قوله ﷺ: «إنكم لن تروا ربّكم حتى تموتوا»(٦٩)، وهو أن الله تعالى لا يراه أحدٌ بعينيه في الدنيا، وقد حُكي الإجماع على ذلك(٧٠)، ولكن الخلاف إنما هو في وقوع ذلك لنبيّنا محمّد ﷺ ليلة المعراج(٧١).

ولذلك لما سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن أقوام يدّعون أنّهم يرون الله بأبصارهم في الدنيا، أجاب رحمه الله بقوله: (أجمع سلف الأمة وأئمتها على أن المؤمنين يرون الله بأبصارهم في الآخرة، وأجمعوا على

أنهم لا يرونه في الدنيا بأبصارهم، ولم يتنازعوا إلاّ في النبي ﷺ. ومن قال من الناس: إن الأولياء أو غيرهم يرى الله بعينه في الدنيا فهو مبتدع ضالّ، مخالف للكتاب والسُّنة، وإجماع سلف الأمة)[٧٢].

أما شطر الحديث الأخير، وهو قوله: (ولا في الآخرة). فهو من إدراج الجهمية ووضعهم، لإبطال دلالة السّنة على إثبات الرؤية، ولتكريس بدعتهم ومذهبهم الضالّ في نفي الرؤية.

وعقيدة الرؤية التي أثبتتها نصوص الكتاب والسّنة، أجلّ وأعظم وأرسخ في قلوب المؤمنين من أن يبطلها قول مختلق يؤفك عنه من أفك.

بل مذهب أهل السنّة أن رؤية الله تعالى جائزة في الدنيا؛ ولذلك سألها نبي الله موسى عليه السَّلام، وهي واقعة في الآخرة والنصوص على ذلك متواترة[٧٣].

والمقصود بالجواز هو جوازها عقلاً مع دلالة الشرع على ذلك، مما يدلّ على توافق الشرع الصحيح مع العقل الصريح، ويدلّ كذلك على تهافت ما ذكره أولئك المبتدعة ونسبوه للشارع كذباً وزوراً، مع مخالفته لصريح العقل الذي لا يحيل رؤية موجود قائم بنفسه، متّصف بصفات.

المبحث الرابع: حقيقة النقل الذي عارضه دعاة التعارض بالعقل:

أما ما طعنوا فيه من النقل وكان مخالفاً لصريح العقل، فهو من النقل المكذوب ـ كما أسلفتُ ـ لا محالة.

فلقد ظهر المبتدعة بعد الفتنة التي وقعت في صدر الإسلام إثر مقتل الخليفة عثمان بن عفّان ﷺ ، ونجم المروق عن السُّنة، ولما استعصى على أولئك المبتدعة أمر القرآن بأن يستدلّوا به على ما هم عليه من آراء ومذاهب، لجأوا إلى وسيلة خبيثة يروّجون بها بدعهم ألا وهي الوضع في الحديث، والكذب على رسول الله ﷺ.

فجمعوا بهذا الصنيع كل المساويء، حيث إنهم ليسوا على شيء ممّا دلّ عليه القرآن، ولا ما دلّت عليه السُّنة ولا مما دلّ عليه العقل الصريح؛ ولهذا جاءت آراؤهم باطلة ومتناقضة، وإن سمّوها "عقليات" أو "قطعيات".

كما كان الدافع لهم كذلك لاختلاق الأحاديث المكذوبة، والباطلة لفظاً ومعنى، هو الطعن في أهل السُّنة المثبتين لصفات الله تعالى التي أثبتها لنفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ، برميهم بالتجسيم والتشبيه والتمثيل، وبأن النّقل الذي يستدلّون به لإثبات العقائد مخالف للعقل.

وهناك فريق آخر لم يختلق الأحاديث، لكنّه أدخل في النصوص المشكلة ما هو كذبٌ موضوعٌ[٧٤]، لقلة معرفته بالآثار؛ وهذا الغالب على أكثر المهتمّين بالكلام المذموم.

بل إن من كان منهم ذا اهتمام ونوع عناية بعلوم السُّنة والآثار، كابن فورك ـ مثلاً ـ فإنه لم ينجُ من هذا المنزلق؛ لذلك نجده شحن كتابه "مشكل الحديث" بالأحاديث الموضوعة والضعيفة، ومع ذلك فهو يكدّ في تأويلها وإبطال ظواهرها، تماماً كما يفعله مع الأحاديث الصحيحة؛ بل إنه في بعض الحالات يدرك ضعف الحديث، ويبيّن ذلك ومع ذلك لا يستنكف عن تأويله(٧٥)، كأنّه لا يعرف من التحقيق الذي يزعمه إلاّ تأويل النصوص، وإبطال معانيها وما دلّت عليه من إثبات الصفات والأفعال للباري جلّ وعلا.

ومن الأمثلة على صنيع ابن فورك ذاك:

ما ذكر أنه رُوي: «أن الله تعالى لما قضى خلقه استلقى ووضع إحدى رجليه على الأخرى، ثم قال لا ينبغي لأحدٍ أن يفعل مثل هذا»(٧٦).

فهذا الحديث مُنكر جدّاً(٧٧)، بل قال الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ: (فإن [هذا] الحديث يُستشم منه رائحة اليهودية الذين يزعمون أن الله تبارك وتعالى بعد أن فرغ من خلق السماوات والأرض استراح!.. وهذا المعنى يكاد يكون صريحاً في الحديث؛ فإن الاستلقاء لا يكون إلاّ من أجل الراحة سبحانه وتعالى عن ذلك)(٧٨).

والأمر كما قرّر الشيخ ـ رحمه الله ـ فقد قال الإمام البيهقي عقب هذا الحديث وحكمه عليه بالنكارة: (وما نُقل في هذا الخبر إنما يفعله في الشاهد من الفارغين من أعمالهم من مسّه لغوب، أو أصابه نصبٌ مما فعل، ليستريح بالاستلقاء ووضع إحدى رجليه على الأخرى، وقد كذّب الله اليهود حين وصفوه بالاستراحة بعد خلق السماوات والأرض وما بينهما فقال: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾ ﴾ [ق: ٣٨])(٧٩).

ورغم هذه النكارة، فإن ابن فورك لم يتطرّق إلى الحديث عنها من ناحية نقد السَّند أو المتن، بل راح يذكر التأويلات المختلفة المتكلّفة، لإبطال ظاهر ذلك الأثر، وهو باطل دون تلك التأويلات، فقد كان يغنيه عن ذلك كلّه أن يشير إلى نكارته وأنّه مما لا تقوم به الحجة.

ومما ذكره من تأويلات لهذا الأثر المنكر قوله: (فلما خلق الله عزّ وجلّ ما خلق، وأراد أن يلقي بعضه على بعض، قيل له: استلقى على معنى ألقى شيئاً منه على شيء وهو على الهيئة المعروفة المعتادة.

وأمّا قوله: ثم وضع إحدى رجليه على الأخرى، ففيه أيضاً وجهان من التأويل: أحدهما: أن يكون المراد به إن الله عزّ وجلّ خلقهم فريقين وزوجين.. فسمى كل واحد منهما رجلاً، ثم وضع إحداهما على الأخرى معناه: إنه رفع قوماً على قوم..

والوجه الثاني: أن يكون الله تعالى سمى الجماعتين رجلين؛ لأن العرب تسمّي الجماعة الكثيرة رِجلاً. وأمّا معنى النسبة إليه فمن طريق الفعل والملك..)[٨٠].

كما أن صنيع بعض الفضلاء من الاستشهاد بمثل هذا الحديث وتكلّف ردّ تأويل من تأوّله، بذكر تأويلات أخرى دون النظر إلى درجته صحةً وضعفاً، مما يزيد من إثارة الشبهات حول نصوص الصفات والأفعال الإلهية.

فمن هذا القبيل ما ذكره القاضي أبو يعلى الفرّاء[٨١] في كتابه "إبطال التأويلات" الذي ألّفه في الردّ على ابن فورك وكتابه "مشكل الحديث".

فقد ذكر القاضي ـ رحمه الله ـ بعض التخريجات للحديث آنف الذكر ليس عليها أدلة شرعية معتبرة إلاّ ذاك الحديث، وقد عُرف حاله.

فكان مما قال: (اعلم أن هذا الخبر يفيد أشياء، منها: جواز إطلاق الاستلقاء عليه، لا على وجه الاستراحة، بل على صفة لا يُعقل معناها، وأنّ له رجلين كما له يدان، وأنه يضع إحداهما على الأخرى على صفة لا نعقلها..)[٨٢].

وهذا تناقض من القاضي ـ رحمه الله ـ حيث أثبت ظاهر النّص، وقال بالتفويض في آنٍ واحدٍ، ولهذا كان هذا المسلك مما أُنكر عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ومنهم من يقول: تُجرى على ظاهرها، وتُحمل على ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وقالوا ـ مع هذا ـ إنما تُحمل على ظاهرها. وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى)[٨٣].

ومن الأحاديث المكذوبة التي رواها المعارضون وادّعوا مخالفتها للعقل الصريح كذلك، حديث "عرق الخيل" ولفظه: قيل: يا رسول الله ممّ ربّنا؟ قال: «من ماء مرور لا من أرض ولا سماء، خلق خيلاً فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق».

فهذا حديث كذبه بعض أهل البدع ورمى به أهل الحديث، قصد الطعن فيهم بروايتهم مثل هذه الأحاديث الباطلة المنكرة[٨٤].

وقد حكم العلماء على هذا الحديث بأنه موضوع مكذوب[٨٥]، واتهموا به محمّد بن شجاع الثلجي، فقد كان مبتدعاً صاحب هوى، إذ كان معتزلياً يقول بخلق القرآن، ويحتال في إبطال الأحاديث الصحيحة نصرة للرأي المذموم[٨٦].

قال الإمام الذهبي في ترجمة ابن الثلجي هذا عقب ذكره لحديث "عرق الخيل" الذي هو واضعه: (هذا مع كونه من أبين الكذب، هو من وضع الجهمية، ليذكروه في معرض الاحتجاج به على أن نفسه تعالى

اسم لشيء من مخلوقاته، فكذلك إضافة كلامه إليه من هذا القبيل، إضافة ملك وتشريف؛ كبيت الله، وناقة الله. ثم يقولون: إذا كان نفسه تعالى إضافة ملك، فكلامه بالأولى..

وبكل حال، فما عدّ مسلم هذا في أحاديث الصفات؛ تعالى الله عن ذلك، وإنما أثبتوا النفس بقوله: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [المائدة: ١١٦])[٨٧] .

فلذلك لا يجوز لأحدٍ أن يدخل مثل هذه الأخبار المكذوبة في الأدلة الشّرعية[٨٨]، فضلاً عن أن يعارضها بها أو يجعلها مطية لإبطال مدلولات النصوص بحجة معارضتها للعقل.

ومن أمثال هذه الأخبار الواهية كذلك ما أورده السيوطي في كتابه "تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه"، ونسبتهُ القولَ به إلى المنتسبين إلى الإسلام، ثم تكلّف تأويله لإزالة شبهة التشبيه عن هذا الخَبر.

فقال في حديث نسبه للنبي ﷺ أنه قال: «دخلتُ على ربّي في جنّة عدن، فرأيتُ شابّاً جعداً، في ثوبين أخضرين»[٨٩]: (وجه الإشكال: فيه إشعار بالمكان، وإشعار قوله: "فرأيت شاباً" بأن المرئي هو الله تعالى . تعالى الله عما يقول المشبّهة . فإن المنتسبين للإسلام منهم من يقول بهذا الظاهر، ويخالفون اليهود في زعمهم أنّه في صورة الشيخ . تعالى الله عن ذلك كله..)[٩٠].

ثم راح -بعد ذلك- يتكلّف التأويلات البعيدة، دفعاً للإشكال الوارد عليه، رغم أن الحديث لا تقوم به حجة أصلاً لضعفه ووهائه.

وبهذه الأمثلة يتبيّن أن منهج المخالفين للسّلف أنهم يدخلون في الأحاديث المشكلة ما هو كذب موضوع، وما له لفظ يدفع أنواع الإشكالات عنه، مثل أن يرد النّص في سياق رؤيا منام فيظن من لا يعلم أنه كان في اليقظة ليلة المعراج، أو أنّه يرد مفسَّراً مثل الحديث الذي في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله تعالى: عبدي مرضتُ فلم تَعدني، فيقول: ربّ كيف أعودك وأنت ربّ العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلاناً مَرِض، فلو عدته لوجدتني عنده. عبدي جعتُ فلم تطعمني، فيقول: ربّ كيف أطعمك وأنت ربّ العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلاناً جاع، فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي»[٩١].

قال شيخ الإسلام ردّاً على من استشكل هذا الحديث وادّعى مخالفته للعقل والسمع: (إنه لا يجوز لعاقل أن يقول: إن دلالة هذا الحديث مخالفة لعقل ولا سمع، إلاّ من يظن أنه قد دلّ على جواز المرض والجوع على الخالق سبحانه وتعالى، ومن قال هذا فقد كذب على الحديث. فإن الحديث قد فسّره المتكلّم به، وبيّن مراده بياناً زالت به كل شبهة، وبيّن فيه أن العبد هو الذي جاع وأكل ومرض وعاده العوّاد، وأن الله سبحانه وتعالى لم يأكل ولم يُعد)[٩٢].

ومسألة أن يأتي الحديث مفسَّراً من المعصوم ﷺ وأنّه يجب التسليم لذلك التفسير ولا يزاد عليه أو ينقص منه، من أهم القواعد التي تمسّك بها السّلف في تفسير النصوص وتعيين معانيها.

وهكذا نجد أن ما ادّعى عليه المعارضون للنصوص مناقضته للعقل، ما هو إلا نقول مكذوبة لا تقوم بها حجة؛ وبذلك تطّرد قاعدة موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول على منوال لا تختلف ولا يضطرب.

خاتمة البحث:

خلص البحث إلى عدة نتائج، من أهمها:

١- أنّ الأصل في نصوص هذه الشريعة الوضوح والبيان، وما يشكل فإنما هو في نظر الناظر فيها لقصوره في الاطلاع على جملة الأدلة، أو في فهم دلالاتها.

٢- أنّ توافق النصوص الشرعية وائتلافها من اليقينيات؛ لما قام على ذلك من البراهين والحجج الشرعية - النقلية والعقلية- والفطرية والواقعية. ومثل هذا اليقين لا يمكن أن يزول بشكوك أهل الفلسفة والكلام والأهواء، وريب المبهورين من أتباعهم في كل زمان.

٣- أن نصب التعارض وافتراضه بين العقل والنقل خلل كبير سببه عدم إدراك أن الدليل الشرعي يشمل النقلي والعقلي معاً، وأن في حالة قطعية كل منهما يستحيل أن يتعارضا، وأن القسمة الصحيحة في الدليل الشرعي ليس في جعل العقل قسيماً للنقل، بل في جعل البدعة قسيمةً للشرعية؛ لأن الدليل الشرعي هو: النقل الصحيح والعقل الصريح.

٤- أنّ توافق العقل الصريح المستقيم الذي لا يفرِّق بين المتماثلات، ولا يجمع بين المختلفات، وبين النقل الصحيح الثابت من اليقينيات كذلك الذي قامت عليها الأدلة ، وما خالف ذلك وشذّ عنه إنما هو خيالات وأهواء سُميت عقليات، أو هو نقل مكذوب منتحل لا تصحّ نسبته إلى الله ورسوله.

هذا، وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد، والحمد لله رب العالمين.

هوامش البحث:

---

(١) القانون الكلي عند المبتدعة من أهل الكلام، هو: افتراض تعارض العقل والنقل، ولما كان العقل هو أصل النقل، وجب تقديم العقل مطلقاً. ينظر: أساس التقديس للرازي (ص ٢٢٠).

(٢) يُنظر: درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (١/١٩٨-١٩٩)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية (٦/٧١-٧٢).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (١٢/٢١٢).

(٤) البحر المحيط (٦/١١٣).

(٥) شرح الكوكب المنير (٤/٦٠٧).

(٦) مجموع الفتاوى (٢٤٤/١١). وانظر: (٢٤٥/٦) و(٢١٢/١٢) من المصدر نفسه.

(٧) درء تعارض العقل والنقل (١٧٤/١). وانظر: (٧٩/١) من المصدر نفسه.

(٨) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧٩/١).

(٩) درء التعارض (١٤٨/١). وانظر المرجع نفسه (١٤٧/١)، و(٣٩/٧)، ومجموع الفتاوى (٥٨٠/٦)، و(٤٩٠/١١)، و(٤٣٢/١٦)، و(١٧٣/٣٣)، والردّ على المنطقيين (ص٣٧٣).

(١٠) الصواعق المرسلة (٩٠٩/٣).

(١١) المصدر السابق (٨٣٠/٣).

(١٢) الصواعق المرسلة (٧٣١/٢).

(١٣) أخرجه البخاري في التوحيد، باب: ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، (٣٤٧/١٣ برقم٧٣٤٧)، ومسلم في المسافرين، باب: فضل قراءة (قل هو الله أحد) (٥٥٧/٨١٣١ برقم ٨١٣).

(١٤) الفِصل (٢٨٤/٢).

(١٥) انظر: الفِصل (١٥٦/٢-١٥٨)، والمحلّى (٤٢/١)، وابن حزم وموقفه من الإلهيات، عرض ونقد. للدكتور أحمد بن ناصر الحمد. مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة. ط١، ١٤٠٦هـ. (ص٢٢٠-٢٢١).

(١٦) انظر: فتح الباري (٣٥٧/١٣).

(١٧) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، للدكتور عبد الله الغنيمان. مكتبة الدار، المدينة المنورة. ط١، ١٤٠٥هـ. (٦٥/١).

(١٨) أخرجه البخاري معلقاً في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له﴾(٤٥٣/١٣)، وأخرجه أحمد (٤٩٥/٣)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٣٣٧ برقم٩٧٠)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٢٥/١ برقم ٥١٤).

(١٩) الأسماء والصفات للبيهقي، تحقيق عبد الله الحاشدي. مكتبة السوادي، جدة. ط١، ١٤١٣هـ (٢٨/٢-٢٩).

(٢٠) انظر: شرح كتاب التوحيد للدكتور الغنيمان (٣٠٧/٢-٣٠٩).

(٢١) الردّ على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد. ضمن عقائد السّلف جمع سامي النشار وعمّار الطالبي. منشأة المعارف، الإسكندرية. ١٩٧١م. (ص٨٨-٨٩).

(٢٢) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسدّد بعد ويقتل (٣٩/٦ برقم ٢٦٧١)، ومسلم في الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة (١٥٠٤/٣ برقم ١٨٩٠).

(٢٣) مشكل الحديث لابن فورك. دار الكتب العلمية، بيروت. ١٤٠٠هـ. (ص٥١).

(٢٤) انظر: دفع إيهام التشبيه عن أحاديث الصفات، أ.د مُحَمَّد السمهري. دار بلنسية، الرياض. ط١، ١٤٢٠هـ. (ص١٤٠).

(٢٥) هو: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الحسين بن مُحَمَّد شيخ الحنابلة، ابن القاضي الإمام أبي يعلى، كان من أنبل الفقهاء وأنظرهم، برع في معرفة المذهب والخلاف والأصول، من كتبه «التبصرة» في الخلاف و«شرح مختصر الخرقي» توفي سنة ٥٦٠ هـ. انظر: السير (٣٥٣/٢٠، والمنهج الأحمد (١١٢/٣).

(٢٦) هو: أبو عمر، مُحَمَّد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، الزاهد اللغوي المحدّث، لازم ثعلباً. أحد أئمة اللغة. فأكثر عنه إلى الغاية حتى لقب غلام ثعلب، كان واسع الحفظ للسان العرب. من كتبه: «الياقوتة» رسالة في غريب القرآن، و«أخبار العرب». توفي سنة ٣٤٥ هـ. انظر: السير (٥٠٨/١٥).

(٢٧) أخرجه ابن ماجه (٦٤/١ برقم ١٨١)، وأحمد في مسنده (١١/٤-١٢)، والطيالسي في مسنده (ص١٤٧)، والطبراني في معجمه الكبير (٢٠٧/١٩ برقم ٤٦٩).

(٢٨) طبقات الحنابلة لأبي الحسين ابن أبي يعلى الفراء. دار المعرفة، بيروت. (د.ت) (٦٩/٢).

(٢٩) الكرامية: نسبة إلى مُحَمَّد بن كرّام السجستاني. من أقواله فيما ينسب إليه : جواز قيام الحوادث بذات الله تعالى، وأن المخلوقات من أجسام العالم وأعراضه ليس شيء منها مقدوراً لله تعالى. انظر : الفرق بين الفرق (ص ٢٢٠)، والملل والنحل (١٢٥/١).

(٣٠) انظر: التجسيم عند المسلمين، تأليف سهير مختار. ط١، ١٩٧١م. (ص١٨٧-١٩١، ١٩٧).

(٣١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١٣/٢-١٤).

(٣٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام شمس الدين الذهبي (٣٤٠/١).

(٣٣) مجموع الفتاوى (٧١/٤-٧٢) بتصرف طفيف.

(٣٤) أساس التقديس للرازي (ص٢١٦-٢١٧).

(٣٥) انظر: الفرق بين الفِرق للبغدادي (ص٧٣).

(٣٦) انظر : الكافي للكليني (٢١٢/١-٢١٤)

(٣٧) انظر: الفرق بين الفِرق للبغدادي (ص١١٩-١٢٠).

(٣٨) انظر: المصدر السابق (ص١٢١).

(٣٩) انظر: المصدر السابق (ص١٤٧-١٤٩).

(٤٠) أساس التقديس (ص٢١٨-٢١٩).

(٤١) انظر: تدوين السنة النبوية: نشأته وتطوّره، تأليف د.مُحَمَّد مطر الزهراني. مكتبة الصديق، الطائف.ط١، ١٤١٢هـ. (ص ٢٢-٣٦، ٦٥-٨٣).

(٤٢) هو: جعفر بن مُحَمَّد البلخي ، المنجّم. صاحب التصانيف في النجوم. قال الذهبي : كان محدّثاً فمُكر به، ودخل في النجوم. صنّف كتاب " الواليد" ، و" طبائع البلدان" وغيرها من كتب الهذيان. مات سنة ٢٧٢. انظر : السير (١٦١/١٣)، والفهرست لابن النديم (٣٣٧).

(٤٣) بيان تأسيس الجهمية (٤٥٩/١).

(٤٤) أساس التقديس (ص٢١٧-٢١٨).

(٤٥) الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، للشيخ عبد الرحمن المعلمي. دار عالم الكتب، بيروت. ١٤٠٢هـ. (ص٦-٧).

(٤٦) انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، تحقيق مُحَّد الأصفر. المكتب الإسلامي، بيروت. ط٢، ١٤١٩هـ. (ص٧٠)، والملل والنحل للشهرستاني (ص٥٩-٦٠)، والفرق بين الفِرق للبغدادي (ص١٤٨).

(٤٧) أخرجه البخاري في القدر، باب في القدر (٤٧٧/١١ برقم ٦٥٩٤)، ومسلم في القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (٢٠٣٦/٤ برقم ٢٦٤٣).

(٤٨) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (ص٥٨).

(٤٩) لا يجتمع أهل البدع إلا على مخالفة السُّنة!

(٥٠) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر(٣٣/٢ برقم ٥٥٤)، ومسلم في المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر..(٤٣٩/١ برقم ٦٣٣).

(٥١) شرح الأصول الخمسة (ص٢٦٨-٢٦٩).

(٥٢) المصدر السابق (ص٢٦٩).

(٥٣) انظر: الشريعة للإمام الآجرّي(٩٩٦/٢-١٠٥٠) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي(٤٥٤/٣-٥١١)، ومجموع الفتاوى (١٦/١٨)، ودرء التعارض (٣٠/٧-٣١).

(٥٤) ميزان الاعتدال للذهبي (٣٩٢/٣-٣٩٣).

(٥٥) هو: صحابي جليل، يكنى أبا عمرو، اختلف في وقت إسلامه، كان جميلاً، حتى قال عنه عمر ﷺ: هو يوسف هذه الأمة. قدمه عمر في حروب العراق على جميع بجيلة. توفي سنة ٥١ وقيل: ٥٤. انظر : الإصابة (٢٣٢/١).

(٥٦) درء التعارض (٢٩/٧-٣٠).

(٥٧) انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسُّنة، د. سليمان الغصن. دار العاصمة، الرياض. ط١، ١٤١٦هـ. (٢٤٦/١-٢٥٨).

(٥٨) قوله: «كان الله ولا شيء معه» أخرجه البخاري في بدء الخلق (٢٨٦/٦ برقم ٣١٩١) بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء غيره».

(٥٩) انظر: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للهروي (ص١٠١)، وكشف الخفا ومزيل الإلباس للعجلوني (١٣٠/٢)، والأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة لملاّ علي القاري (ص٢٢٠)، وفتح الباري لابن حجر (٢٨٩/٦).

(٦٠) حقيقة مذهب الاتحاديين (ضمن مجموعة الرسائل والمسائل) (١٠٥/٤). ومجموع الفتاوى (٢٧٢/٢، ٢٧٤-٢٧٥).

(٦١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧٣/٢)، وحقيقة مذهب الاتحاديين (١٠٥/٤-١٠٦).

(٦٢) هو الشيخ محمود مُحَّد خطاب السبكي، من علماء الأزهر.

(٦٣) إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات، للشيخ محمود مُحَّد السبكي. مطبعة الاستقامة، مصر. ط١، ١٣٥٠هـ. (ص٤٠٥).

(٦٤) حقيقة مذهب الاتحاديين (١٠٦/٤)، ومجموع الفتاوى (٢٧٤/٢).

(٦٥) مجموع الفتاوى (٢٢٣/١٨).

(٦٦) أخرجه البخاري في التوحيد، باب ﴿ وكان عرشه على الماء﴾، ﴿وهو رب العرش العظيم﴾ (٤٠٣/١٣ برقم ٧٤١٨).

(٦٧) انظر: حقيقة مذهب الاتحاديين (١٠٩/٤).

(٦٨) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبّار (ص٢٧٠). وانظر: درء التعارض(٢٢٤/٥-٢٢٥).

(٦٩) أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب النعوت، باب المعافاة والعقوبة(٤١٩/٤ برقم٧٧٦٣)، وأحمد (٣٢٤/٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١٨٦/١ برقم ٤٢٨)، والبزار في مسنده (١٢٩/٧ برقم٢٦٨١)، والطبراني في مسند الشاميين (١٥٨/٢ برقم١١٥٧).

(٧٠) الردّ على الجهمية للإمام الدارمي (ص١٠٥)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢٢٢/١).

(٧١) يُنظر تفصيل هذه المسألة عند القاضي عياض في كتابه "الشفا" (٢٥٧/١-٢٦٦).

(٧٢) مجموع الفتاوى (٥١٢/٥).

(٧٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (٢٢٢/١)، و الشفا للقاضي عياض (٢٥٧/١).

(٧٤) انظر: درء التعارض (٣٥/٧).

(٧٥) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة د. عبد الرحمن المحمود. مكتبة الرشد، الرياض. ط٢. ١٤١٦هـ. (٥٦٢/٢-٥٦٥).

(٧٦) مشكل الحديث لابن فورك (ص٤٢). والحديث رواه ابن أبي عاصم في السُّنة (٣٨٨/١-٣٨٩ برقم ٥٨٠)، والطبراني في الكبير (١٣/١٩ برقم ١٨)، وأبو يعلى الفرّاء في إبطال التأويلات (١٨٧/١ برقم ١٧٩).

(٧٧) الأسماء والصفات للبيهقي (١٩٩/٢ برقم ٧٦١) وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للشيخ مُحَّد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف، الرياض. ط٤، ١٤٠٨هـ. (١٧٧/٢ برقم ٧٥٥)، والأحاديث القدسية الضعيفة والموضوعة، للشيخ أحمد العيسوي. دار الصحابة للتراث مصر. ط١، ١٤١٣هـ. (ص٥٨).

(٧٨) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٧٨/٢).

(٧٩) الأسماء والصفات (٢٠١/٢).

(٨٠) مشكل الحديث لابن فورك (ص٤٢-٤٣).

(٨١) هو: القاضي مُحَّد بن الحسين بن مُحَّد بن خلف بن الفراء، شيخ الحنابلة، عالم عصره في الأصول والفروع، مع معرفته بالقرآن وعلومه والحديث والفتاوى والجدل. من كتبه «الأحكام السلطانية» و«العدة» توفي سنة ٤٥٨ . انظر :السير (٩١/١٨)، والمنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد (٣٥٤/٢).

(٨٢) إبطال التأويلات لأخبار الصفات، للقاضي أبي يعلى الفرّاء. تحقيق مُحَّد الحمود النجدي دار إيلاف الدولية للنشر، الكويت. ط١، ١٤١٠هـ (١٩٠/١).

(٨٣) درء التعارض (١٦/١).

(٨٤) انظر: درء التعارض (١٤٨/١).

(٨٥) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٢٦٠/٢)، (٢٩١/٦)، و الموضوعات لابن الجوزي (١٠٥/١-١٠٦).

(٨٦) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٥٧٧/٣-٥٧٩)، و لسان الميزان لابن حجر (٦٩٢/٦)، وتهذيب التهذيب له أيضاً (٢٢٠/٩).

(٨٧) ميزان الاعتدال (٥٧٩/٣).

(٨٨) انظر: درء التعارض (١٤٩/١).

(٨٩) هذا حديث واهٍ. انظر: العلل المتناهية لابن الجوزي (٢٣/١)؛ واللآلىء المصنوعة للسيوطي (٢٨/١-٢٩).

(٩٠) تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه، للسيوطي. تحقيق البسيوني الكومي. دار الشروق، جدة. ط١، ١٣٩٩هـ. (ص١٥٠).

(٩١) أخرجه مسلم في البر والصلة، باب فضل عيادة المريض(١٩٩٠/٤ برقم٢٥٦٩) .

(٩٢) درء التعارض (١٥٠/١).

قائمة المراجع:

- **أساس التقديس** للرازي. تحقيق د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ.
- **أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية** عرض ونقد، تأليف د. ناصر القفاري، مكتبة الرشد، الرياض. ط١، ١٤١٤هـ.
- **إبطال التأويلات لأخبار الصفات،** للقاضي أبي يعلى الفرّاء. تحقيق مُحَّد الحمود النجدي دار إيلاف الدولية للنشر، الكويت. ط١، ١٤١٠هـ
- **ابن حزم وموقفه من الإلهيات،** عرض ونقد. للدكتور أحمد بن ناصر الحمد. مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة. ط١، ١٤٠٦هـ.
- **إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات،** للشيخ محمود مُحَّد السبكي. مطبعة الاستقامة، مصر. ط١، ١٣٥٠هـ.
- **الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة** لملا علي القاري. تحقيق د. مُحَّد لطفي الصباغ. المكتب الإسلامي، بيروت. ط٢، ١٤٠٦هـ.
- **الأسماء والصفات** للبيهقي، تحقيق عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة. ط١، ١٤١٣هـ.
- **الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة،** للشيخ عبد الرحمن المعلمي. دار عالم الكتب، بيروت. ١٤٠٢هـ.
- **بيان تلبيس الجهمية** لابن تيمية، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة، ١٤٠٩هـ.
- **تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه،** للسيوطي. تحقيق البسيوني الكومي. دار الشروق، جدة. ط١، ١٣٩٩هـ.
- **تأويل مختلف الحديث** لابن قتيبة، تحقيق مُحَّد الأصفر. المكتب الإسلامي، بيروت. ط٢، ١٤١٩هـ.

● **التجسيم عند المسلمين**، تأليف سهير مختار. ط١، ١٩٧١م.

● **تدوين السنة النبوية**: نشأته وتطورّه، تأليف د. مُحَّد مطر الزهراني. مكتبة الصديق، الطائف.ط١، ١٤١٢هـ.

● **تهذيب التهذيب** لابن حجر العسقلاني. اعتناء إبراهيم زيبق وعادل مرشد. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٤١٦هـ.

● **حقيقة مذهب الإتحاديين** (ضمن مجموعة الرسائل والمسائل) دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤٠٣هـ.

● **درء تعارض العقل والنقل** لابن تيمة، تحقيق د. مُحَّد رشاد سالم، توزيع جامعة الإمام مُحَّد بن سعود الإسلامية، الرياض ط١،١٤٠٠هـ .

● **دفع إيهام التشبيه عن أحاديث الصفات**، أ.د مُحَّد السمهري. دار بلنسية، الرياض. ط١، ١٤٢٠هـ.

● **الردّ على الزنادقة والجهمية** للإمام أحمد. ضمن عقائد السّلف جمع سامي النشار وعمّار الطالبي. منشأة المعارف، الإسكندرية. ١٩٧١م.

● **الرد على المنطقيين** لابن تيمية إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان ط٦، ١٤٠٤ هـ.

● **شرح أصول اعتقاد أهل السنة** للالكائي. تحقيق د. أحمد سعد حمدان الغامدي. دار طيبة، الرياض. ط١، ١٤٠٨هـ.

● **شرح الأصول الخمسة** للقاضي عبد الجبار، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة القاهرة، ط٢، ١٤٠٨ هـ.

● **شرح العقيدة الطحاوية** لابن أبي العز الحنفي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ود.عبدالله التركي. مؤسسة الرسالة ، بيروت. ط١ ،١٤٠٨ هـ.

● **شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري**، للدكتور عبد الله الغنيمان. مكتبة الدار، المدينة المنورة. ط١، ١٤٠٥هـ.

● **الشريعة** للإمام الآجرّي، تحقيق د. عبدالله الدميجي، دار الوطن، الرياض. ط١، ١٤١٨هـ .

● **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** للقاضي عياض. تحقيق على مُحَّد البجاوي. طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (د.ت) .

● **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة** لابن القيم، تحقيق د. علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨ هـ.

● **طبقات الحنابلة** لأبي الحسين ابن أبي يعلى الفراء. دار المعرفة، بيروت. (د.ت)

● **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** لابن حجر. دار المعرفة، بيروت (د.ت).

● **الفرق بين الفرق** لعبد القاهر البغدادي. تحقيق محي الدين عبد الحميد. دار التراث، القاهرة. (د.ت).

● **الفصل في الملل والأهواء والنحل** لابن حزم. تحقيق د. مُحَّد نصر ود. عبد الرحمن عميرة. شركة عكاظ. ط١، ١٤٠٢هـ.

● **الكامل في ضعفاء الرجال** لابن عدي. دار الفكر، بيروت. ط٣، ١٤٠٩هـ.

● **كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس** للعجلوني. دار الكتب العلمية، بيروت. ط٣، ١٤٠٨هـ.

● **لسان الميزان** لابن حجر. تحقيق غنيم عباس. مكتبة ابن تيمية، القاهرة. ط١، ١٤١٦هـ.

● **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية** جمع عبد الرحمن بن قاسم، بإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين (د.ت).

● **مشكل الحديث وبيانه** لابن فورك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠ هـ.

● **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع** لعلي القاري الهروي. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب. ط٤، ١٤٠٤هـ.

● **الملل والنحل** للشهرستاني، تخريج مُحَمَّد بن فتح الله بدران، منشورات الشريف الرضي، ومكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط٢.

● **الموضوعات** لابن الجوزي. تحقيق عبد الرحمن عثمان. دار الفكر، بيروت. ط٢، ١٤٠٣هـ.

● **موقف ابن تيمية من الأشاعرة** د. عبد الرحمن المحمود. مكتبة الرشد، الرياض. ط٢.

● **موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسُّنة**، د. سليمان الغصن. دار العاصمة، الرياض. ط١، ١٤١٦هـ.

● **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** لشمس الدين الذهبي. تحقيق مُحَمَّد علي البجاوي. دار المعرفة، بيروت. (د.ت).